الأمم المتحدة



Distr.: General
18 January 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى القرار الذي اعتمده مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الأربعين المعقود في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي أيد فيه المجلس إنشاء فريق عامل دولي لمساعدة حكومة كوت ديفوار في تنفيذ برنامجها وتوحيد آليات المتابعة القائمة وتعزيزها.

وأحيل إليكم في هذا الصدد نص البيان الذي صدر عن الفريق العامل الدولي في أعقاب اختتام الاجتماع الوزاري الثاني عشر، المعقود في أبيدجان في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض البيان على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

190107 190107 07-21349 (A)

مرفق

البيان الختامي للاجتماع الوزاري الثاني عشر للفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار

أبيدجان، ١٢ كانون الثاني/يناير

[الأصل: بالفرنسية]

١ - عقد الاجتماع الوزاري الثاني عشر للفريق العامل الدولي في أبيدجان في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تحت الرئاسة المشتركة لكل من معالي السيد رودولف أدادا، وزير الدولة والخارجية والفرانكوفونية في الكونغو، والسيد بيير شوري، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لكوت ديفوار. وحضر الاجتماع وزراء جمهورية جنوب أفريقيا، وفرنسا، وغانا، ونيجر، وألمانيا نيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الممثل الخاص للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والمفوض الأوروبي للتنمية والمساعدة الإنسانية، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل السامي للانتخابات في كوت ديفوار، وممثلو بنن، وغينيا، ونيجيريا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الفرانكوفونية الدولية، والبنك الدولي.

٢ - واستمع الفريق إلى إحاطة من رئيس الوزراء بشأن المرحلة التي بلغها تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)، بدءا بالمواعيد الأساسية التي حددها الفريق العامل الدولي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. واستمع الفريق أيضا إلى كلمة من وزير الدولة، ومن الأمين العام للقوات الجديدة الذي أبدى استعداده لقبول عرض رئيس الدولة للحوار المباشر على أن يشكل ذلك آلية لتعجيل تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). ثم استمع إلى إفادات من الممثل السامي للانتخابات وقائدي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعملية ليكورن.

٣ - وقبل ثلاثة أسابيع من حلول الموعد النهائي في ١ شباط/فبراير، الذي يتعين فيه على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أن يعيدا النظر في الحالة عملا بالفقرة ٢١ من القرار، يلاحظ الفريق أن الحالة وصلت إلى طريق مسدودة تماما، وأن ذلك يعزى أساسا إلى رفض بعض الأطراف الإيفوارية تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، وذلك بالرغم من الجهود التي بُذلت، وبخاصة جهود فريق الوساطة.

٤ - وإزاء الاقتراح الذي قدمه رئيس الدولة بفتح باب الحوار المباشر، يعيد الفريق تأكيد حرصه على فتح باب التشاور المتواصل فيما بين الأطراف الإيفوارية ليتسنى تنفيذ القرار

١٧٢١ (٢٠٠٦) بالكامل. ويجب أن يتركز هذا الحوار المباشر على إيجاد حلول ملموسة ومحددة، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد الهويات، وعملية نزع السلاح، وإعادة تشكيل القوات المسلحة، وعقد انتخابات نزيهة على كامل أراضي البلد.

٥ - ويعرب الفريق عن قلقه الشديد لأن المأزق الذي آلت إليه الأوضاع الآن يتسبب في استمرار معاناة السكان، ويزيد من حدة التوترات السياسية والاجتماعية، ويهدد بزعزعة استقرار منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يقترح الفريق على مجلس الأمن التدابير التالية:

(أ) حث الرئيسين الحاليين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على عقد اجتماع بين الأطراف الإيفوارية، في أقرب وقت، لإيجاد مخرج من المأزق وتفعيل عملية تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)؛

(ب) إيفاد بعثة خاصة من مجلس الأمن إلى كوت ديفوار لدعم مسعى القادة لأفريقيين والحصول على التزام أكيد من الأطراف الإيفوارية بتنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) بالكامل.

٦ - وسيعقد الفريق اجتماعه القادم في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في كوت ديفوار.